قسم التأريخ _ المرحلة الرابعة / المادة /تجارب تحديث عالمية

اعداد / ا.م.د جمال فيصل حمد

المحاضرة الخامسة: التبني الحكومي (المحافظ) للإصلاح

أدركت الإمبراطورة (تزو هسي) بعد انهيار اعتبار بلادها أمام الأجانب ، لاسيما بعد توقيع الصين اتفاقية البوكسرز وبنودها المذلة التي كرست بموجبها وضع الصين شبه الاستعماري من جهة ، وتنامي حركات المعارضة المتمثلة بالإصلاحيين والثوريين ضد نظام المانشو من جهة أخرى ، لذلك وجب على الإمبراطورة القيام بحركة إصلاحية شاملة إن أرادت البقاء في السلطة والتصدي لهذه الأخطار [١] .

أعلنت الإمبراطورة عن رغبتها بتبني الإصلاح من خلال المرسوم الإمبراطوري المؤرخ في ٢٠ كانون الأول ١٩٠١ الذي أرسلته من منفاها في سيان (عاصمة شنسي) وحمل ختم الإمبراطور السجين (كوانغ هسو) ، وذكرت فيه ما نصه : (يجب اتخاذ الخطوات الجريئة لتنفيذ الإصلاحات السياسية لجعل بلدنا قويا مزدهرا ، كما يجب علينا أن نصحح عيوبنا بمحاكاة نقاط القوة لدى الدول الأجنبية ، وأن نقود أنفسنا في المستقبل بواسطة الدروس التي استلهمناها من إخفاقاتنا في الماضي)[٢] .

بدأت الحكومة حينذاك بالتخطيط لبرامج إصلاحية تهدف إلى رفع مستوى التعليم والجيش والاقتصاد وإقامة الحياة الدستورية وقد عُرفت هذه البرامج "بالسياسة الجديدة" ووعَدت فيها الإمبراطورة باتخاذ أحسن أساليب الحكم ، وأنظمتها المُتبعة في البلاد الأجنبية[٣] ، ودَعت الإمبراطورة في الوقت نفسه المسؤولين الكبار كافة داخل و خارج بكين لتقديم مقترحاتهم الإصلاحية في الميادين المختلفة إلى البلاط [٤] ، بما فيها السياسة الوطنية والمدارس والامتحانات والجيش والأمور المالية وغيرها[٥] .

وفي ٢١ نيسان ، تم تشكيل (لجنة الشؤون الحكومية) لدراسة المقترحات المتعلقة بالإصلاح وتقديمها إلى البلاط ، وقد تم إدارتها من قبل رونغ – لو و أ- كوينغ المقربين من الإمبراطورة ، وتم جعل كل من ليو كونغ – يي و تشانغ تشي – تونغ أعضاء فيها ويديرون شؤونها ويوجهون عملها من بعيد وهم في مناصبهم نفسها[٦] .

استجابة لطلب الحكومة قدم كل من تشانغ و ليو مذكراتهما المتعلقة بالإصلاح في تموز عام ١٩٠١ ، وعرفت بالمذكرات الثلاث الشهيرة ، إذ رسمت بموجبها القواعد الأساسية لبرنامج الإصلاح الحكومي ، وقد جاء في المذكرة الأولى : ضرورة قيام الإصلاح وبالاستناد على الشرعية الآيديولوجية المقتبسة من أقوال

الحكماء القدماء لاسيما كونفوشيوس إذ قال: (بان الرجال يأثمون ويخطئون ، وبعد ذلك بإمكانهم الإصلاح) ووضحا كذلك بأن الصين غنية بمواردها البشرية إلا أنها فقيرة في الطاقات المعنوية ، وعزوا ضعف المعنويات إلى أصحاب النظرة الضيقة من المسؤولين في وضع السياسات العامة للدولة وتسييرها في خدمة المجتمع ورفاهيته ، وركزا على وجوب تكوين الكوادر العلمية الكفوءة لإدارة مؤسسات الدولة بشكل جيد للارتقاء بالدولة والشعب معا ، واقترحا في هذا الصدد أربعة مقترحات هي : إلغاء الاختبارات العسكرية القديمة أولا ، وتأسيس المدارس العسكرية والمدنية ثانيا ، وإصلاح اختبارات الخدمة المدنية (الوظيفية) ثالثا ، ورابعا تشجيع الطلبة للدراسة في الخارج ، وأعطيا لكل مقترح من تلك المقترحات تفصيلا مهماً ، إذ امتزجت خلال هذه التفاصيل الإشارات الإصلاحية القديمة والحديثة مما أعطاها درجة عالية من الإقناع للحكومة لتبني الإصلاح [١] .

ويبدو من تركيز تشانغ وليو في مذكرتهم الأولى التأكيد على أصلاح التعليم لما يتمتع به هذا المجال من ضرورة في بناء الدولة الكفوءة ، ويؤدي في الوقت نفسه إلى تأهيل الكوادر والاختصاصات المختلفة لقيادة المؤسسات والدوائر الحكومية الجديدة ، وبذلك يعد الإصلاح التعليمي القاعدة الأساسية التي تبنى عليه الإصلاحات الأخرى .

أما المذكرة الثانية فقد ركزت على البنية الأساسية في بناء الدولة ونهضتها بما فيها أعادة التنظيم السياسي والإداري استجابة للظروف والتحديات الحديثة ، فضلا عن ضرورة التخلص من رواسب الماضي التقليدية التي أصبحت متناقضة مع واقع العصر ومحاولة أيجاد البدائل المناسبة للنهوض ومجابهة التحدي [٢] ، فضلا عن ذلك بأنه يجب على الحكومة استعادة ثقة الشعب بعد أن ضعفت كثيرا في السنوات الأخيرة الماضية قائلين:" إن مشاعر الصينيين اليوم ليست هي التي كانت قبل ثلاثين عاما ، فالناس معجبون بثراء الدول الأجنبية ويحتقرون فقر المملكة الوسطى(الصين) ... مما أدى إلى إضعاف القاعدة الشعبية للحكومة ، وبدأ المتمردون يظهرون شيئا فشيئا وهم يستغلون هذه الفرصة لنشر الأفكار الثورية ، لذلك لا بد أن نزيل عيوبنا قبل أن يتحد الشعب ضدنا ، وبعد ذلك يصعب علينا التصدي للذل ومقاومة الاعتداءات " [٣] .

ويبدو من ذلك أن تبني المسؤولين للإصلاح يكمن في تخفيف الشعور الشعبي المناهض لنظام المانشو وبذلك أصبحت الحكومة عاجزة عن مواجهته بالقوة بعد أن اتسعت القاعدة الشعبية المنتقدة لسياسات الحكومة ، فضلا عن تصاعد النشاطات الثورية بقيادة الاتجاه الإصلاحي(الثوري) الذي يقوده صن يات سن ، لذلك كان من الأفضل للحكومة أن تسلك طريق الإصلاح لتجنب هذه الأخطار.

وأما المذكرة الثالثة فقد جاءت أوسع واشمل من المذكرتين السابقتين ، لقد تضمنت أساسيات عامة ومهمة للأنظمة الإدارية والاقتصادية والعسكرية وبتفاصيل

واسعة مستوحاة من تجارب الغرب والشرق (اليابان) لتطبيقها في داخل الصين ، وان الأمر الأساسي لنجاح الإصلاح يكمن في إيمان القيادة الحكومية بالتغيير لضمان نجاح نتائجها ، وتضمنت المذكرة جملة من المقترحات الإصلاحية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية [١] ، وإنها تشبه إلى حد كبير المراسيم التي أعلنها الإمبراطور (كوانغ هسو) عام ١٨٩٨، وأثمرت مقترحات هذه المذكرة إلى جانب مقترحات ومذكرات أخرى تقدم بها مسؤولون آخرون إلى قيام الحكومة بسلسلة من المراسيم الإمبراطورية أواخر عام ١٩٠١، إذ أظهرت هذه المراسيم جدية البلاط في التزامه تبني الإصلاح[٢] ، على الرغم من تبني الإمبراطورة للإصلاح ألا أنها ظلت متمسكة بنزعتها المحافظة ، وظهر أثر هذا التمسك في المرسوم الذي أصدرته عام ١٩٠١ إذ ذكرت فيه " أن هذه الإصلاحات مستمدة من ماضي التعاليم الكونفوشيوسية" [٣] .

ويمكن عد تبني الإمبراطورة للقيام بالإصلاح اختراقا مهما لحواجز عنادها التقليدي الرافض لكل أشكال التغيير و الذي لازمها طيلة مدة حكمها ويعد تبنيها للإصلاح في الوقت نفسه هزيمة للنظام التقليدي القديم الذي لم يكن قادراً على مواجهة تطورات العالم الحديث بميادينها المختلفة .

الإصلاحات في ميدان التعليم

احتلت الإصلاحات التعليمية المركز الأول في أولويات الإصلاح التي أعلنها المرسوم الإمبراطوري الصادر في تشرين الثاني ١٩٠١ ، وذلك بسبب مطالبة العديد من المسؤولين بضرورة قيام الحكومة بإصلاح التعليم ، وسبقتها دعوات الإصلاحيين والمثقفين خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما ركز كانغ في برنامجه الإصلاحي لعام ١٨٩٨ على التعليم ، وأعقبت ذلك جهود تشانغ تشي - تونغ في السنة نفسها داعيا خلال كتابه (الحث على التعلم) أن يضع حدا للدراسات الأدبية البحتة وطريقة الاختبارات الوظيفية مشيرا إلى أن هذا النوع من الاختبارات لم يكن بمقدوره تكوين قواعد وظيفية إدارية كفوءة لإدارة أسس الدولة الحديثة [٤] ،لاعتماده على المؤلفات الكونفوشيوسيه الكلاسيكية منذ أكثر من ألفي عام مما ترك تأثيرا كبيرا في ميدان العمل الوظيفي الذي أصبح مناقضا للأنظمة المؤسساتية الحديثة [٥]، لأنه لم يعتمد على العلوم والأساليب الحديثة في التدريس والتدريب المحاكية لروح العصر وتطوراته الحديثة ، وبذلك أكد المسؤولون أن الإصلاح التعليمي لم يكن أساسا لتثقيف الشعب بقدر ما يكون هدفه الأساسي هو تطوير المهارات الكفوءة بما فيها التعليمية والسياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية

لتوفر من خلالها كوادر إدارية في مختلف المجالات لقيادة المؤسسات والدوائر الحكومية الجديدة[١] .

واستجابة لذلك اصدر البلاط أوامره في آب وأيلول ١٩٠١ بإنشاء المدارس على غرار الأنموذج الياباني وتقوم هذه المدارس بتدريس المناهج والعلوم والموضوعات الحديثة الى جانب المدارس التقليدية القديمة ، ووجهت الأوامر إلى المسؤولين وحكام المقاطعات بتحويل الأكاديميات إلى جامعات ومدارس حديثة ، وتحويل الأكاديميات الموجودة في العواصم الإقليمية إلى جامعات والموجودة في الأقاليم إلى مدارس متوسطة ، أما الموجودة في المقاطعات فقد حولت إلى مدارس ابتدائية [٢] ورافقت هذه التطورات بعض التنظيمات ولو كانت قليلة عام ١٩٠٢[٣].

وقدم كلا من تشانغ تشي- تونغ ويوان شي - كاي عام ١٩٠٣ مقترحات مهمة من اجل ضمان نجاح النظام الدراسي الجديد من جهة ، وإعطاء الضمانات المستقبلية لخريجي المدارس الجديدة من جهة أخرى ، إذ طلبا الإلغاء التدريجي لنظام الاختبارات المدنية ، إذ وصفوه " بالدراسات الفارغة " التي لا تخدم الظروف والتطورات المعاصرة ، وقد عزا تشانغ و يوان التطور البطيء للتعليم الجديد الى بقاء نظام الاختبار القديم وأنصاره المعارضين لكل أشكال التغيير والحداثة ولاسيما نظام التعليم الجديد[٤] ، لأنه يؤدي إلى اختفاء مؤسساتهم القديمة التي اعتاشوا عليها لمئات السنين ،إذ نجد أن بعض المسؤولين المحافظين يساندهم بعض حكام المقاطعات لم يلبوا أوامر الحكومة في تطبيق قرارات الإصلاح ولاسيما قرارات التعليم ، واصفين المدارس الجديدة " بالكنائس المسيحية" ويعدون وجودها انتصارا للحضارة الغربية الحديثة على حضارة الصين العريقة [٥] .

قامت الحكومة وبناءً على مقترحات المسؤولين بإصدار مراسيم مهمة في كانون الثاني من عام ١٩٠٤ بخصوص تطوير النظام الدراسي الجديد ، إذ تم توزيع المدارس الجديدة والكليات على جميع مناطق الصين[٦] ، ووضعت المدارس الابتدائية في المناطق المحلية والفرعية أما المدارس المتوسطة فقد وضعت في الولايات ، ووضعت الكليات في المقاطعات والمدارس العليا بدلا من الجامعات في العواصم الإقليمية ، وينتهي هذا الهرم التعليمي بالجامعة الإمبراطورية في العاصمة الصينية بكين ، كما قامت الحكومة بإنشاء المدارس التخصصية كدار المعلمين الابتدائية ، فضلا عن مدارس مهنية وأخرى حرفية وتكون شهادتها معادلة للمدارس العليا ، كما تم منح خريجي هذه المراحل الدراسية نفس الدرجات التي منحتها الحكومة لخريجي مدارس التعليم القديم وتم منح خريجي المدارس الابتدائية درجة " الليسانس " والمدارس المتقدمة درجة "الليسانس المتقدم" وأما المدارس العليا فقد

منحت خريجيها درجة " التخرج الإقليمي " وأخيرا تم منح خريجي الجامعة الإمبراطورية[١] درجة " جين شي" ، أما مدة الدراسة في هذه المراحل فكانت بالنسبة للمدارس الابتدائية (٤) سنوات ، والمتوسطة (٥) سنوات ، والمدارس العليا (٣) سنوات [٢] ، وبعد ذلك يتأهل إلى الجامعة الإمبراطورية ، ومدة الدراسة فيها (٣) سنوات [٣] .

أما ما يخص مناهج المراحل الدراسية ، إذ شملت المدارس الابتدائية "علم الأخلاق ، وإعمال مشاهير الصين ، والإنشاء والأدب الصينيان ، والحساب ، والجغرافية ، والرسم ، والرياضة " ، أما المدارس المتوسطة فشملت " دراسة اللغة الصينية ، واللغات الأجنبية – اليابانية – الانكليزية – الألمانية – الروسية ، وعلم الأخلاق ، والجغرافية ، والتاريخ ، والعلوم الطبيعية ، والرسم والرياضة ، مع دورات في القانون والسياسة " أما الجامعة فتقسم إلى كليات أو أقسام وهي " الأخلاق – القانون – الأدب – الطب – الزراعة – الهندسة " [٤] .

لقد اصطدمت قرارات الإصلاح التعليمي بعقبات عديدة أدت إلى عرقلتها ومنها نقص الكوادر التدريسية وقلة المناهج الدراسية ، وغياب المستلزمات الدراسية ، وقلة البنايات المخصصة للدراسة ، وتعود كل هذه العقبات بجزئها الأكبر إلى قلة التخصيص المالي المرصود لها من قبل ميزانية الدولة [٥] ، ولمحاولة تجاوز هذه العقبات اخذ حكام الأقاليم على عاتقهم وضع الخطط المناسبة للنهوض بالواقع التعليمي بما في ذلك توفير الكوادر التدريسية والمناهج الدراسية وبناء المدارس وإدارتها ومراقبتها عن طريق تشكيل لجان خاصة بالشؤون التعليمية وأخذت على عاتقها توفير الكوادر التدريسية عن طريق فتح الدورات التدريسية والتأهيلية لمديري المدارس والمدرسين ، كذلك افتتاح بعض المعاهد لإعداد المعلمين[٦] ، كما تم الاستعانة بالأساتذة الصينيين ممن تلقوا التعليم في المدارس التبشيرية أو في خارج البلاد وخريجي معاهد المعلمين[٧] ، فضلا عن ذلك واجه نظام التعليم الجديد مشاكل أخرى أسوء من المشكلات السابقة كما وصفها تشانغ تشي- تونغ والتي تمثلت بوجود نظام الاختبارات المدنية (الوظيفية) والذي كان لوجوده الأثر الأكبر في زرع الخوف من المستقبل لدى الطلبة من خريجي المدارس الجديدة ، ومحاولة أبعادهم عن الوظائف الرسمية في الحكومة وتفضيل خريجي نظام الاختبار القديم ، مما دفع بعض حكام الأقاليم للطلب من الحكومة الإلغاء الفوري لنظام الاختبارات القديم [٨] .

لقد عَدّ حكام الأقاليم الإلغاء الفوري لنظام الاختبار خطوة أساسية لضمان تعجيل وصول الأمة الى الرقي والتطور من خلال الاعتماد على مدارس التعليم

الجديد التي أخذت على عاتقها تخريج الإداريين والاختصاصيين الأكفاء لشغل المؤسسات الجديدة ، ومن اجل الوصول الى ذلك يجب إعطاء الضمانات الحكومية لخريجي المدارس الجديدة عن طريق توفير الوظائف الحكومية لهم [١] .

واستجابة لمقترحات المسؤولين أعلنت الحكومة في ٢ أيلول ١٩٠٥ إلغاء نظام الاختبارات المدنية " الوظيفية " القديم[٢] ، وبهذا أزيلت واحدة من المؤسسات والتشكيلات المركزية القديمة في الإمبراطورية الصينية ، وخسرت الحكومة الدعم الآيديولوجي الكونفوشيوسي الشرعي لحكومتها ، وحلت الطبقة الراقية الحديثة بدلا من الطبقة الكونفوشيوسية القديمة [٣] .

أصدرت الحكومة في أيار ١٩٠٦ مرسوما آخر يقضي بتأسيس هيأة خاصة للتعليم إلا أنها اصطدمت أيضا بعقبة العجز المالي لتطويرها فاعتمدت الحكومة على دعم الحكام والأعيان في المقاطعات عن طريق إقامة المؤسسات لدعم القطاع التعليمي وانعكست بذلك مستويات التطور تبعا لتوفر المتطلبات المناسبة لها ، إذ نجد أن من أكثر المقاطعات استجابةً وتطوراً للقطاع التعليمي والثقافي هي كل من " شانسي – هونان – تشيلي – تشكيانغ – كوانغدونغ – كيانغنو " إلا أنها ضعفت في المقاطعات الأخرى[٤] .

كما أصدرت الحكومة في العام نفسه مرسوما أكدت من خلاله أن أهداف التعليم في المدارس الجديدة تنحصر في خمس نقاط هي (الولاء ، الكونفوشيوسية ، الوطنية ، الروح العسكرية ، النزاهة)[٥] .

شجعت الحكومة الصينية طلبتها على السفر الى البلدان الغربية واليابان لإغراض الدراسة والاطلاع على مؤسساتها وأساليبها لنقل خبراتها التعليمية ومناهجها الى الصين ، وفضلت الحكومة الصينية في هذا السياق السفر الى اليابان لأنه أفضل بلد لتدريس طلبتها لبناء الجيل الصيني الجديد المتعلم والمثقف لإدارة المؤسسات الصينية الجديدة ، وجاء هذا التفضيل لعدة أسباب منها قرب المسافة بين البلدين ، وقلة الكلف المادية مقارنة مع الغرب ، وتشابه العادات والتقاليد بين البلدين ، فضلا عن صعوبة اختلاط الصينيين بالغرب ، وسهولة متابعة المسؤولين الصينيين للطلبة في اليابان اقرب مما هو في الغرب [٦] ، إذ بلغ عدد الطلبة الصينيين في اليابان عام ١٩٠٥ نحو (٨٠٠٠) طالب ، وارتفعت هذه النسبة عام ١٩٠٦ الى (١٣٠٠٠) طالبا[٧] ، وبعدها تأتي الأقطار الغربية ، إذ كان عددهم هناك (٤٠٠) طالب لاسيما في بريطانيا وألمانيا وروسيا نتيجة تخلي هذه الدول عن الغرامات العائدة لهم بموجب اتفاقية البوكسرز، واشترطت هذه الدول على الصين أن تنفق

المصادر :

١) مثنى عبد الجبار عبود الخضيري ، محاولات الاصلاح والتحديث في الصين ١٨٦٠ – ١٩١٤

الأموال التي تنازلت عنها على تعليم الطلبة في جامعات تلك الدول ، وتم تخصيص جزء من هذه الأموال لتطوير جامعة بكين وبمقدار ما أعجب هؤلاء الطلبة بالثقافة الغربية ونهلوا من علومها وأساليبها وأفكارها فقد حنق العائدون منهم على تأخر بلادهم وبدؤوا يبذرون بذور الثورة على القديم[١] ، وصاروا عمودا فقريا في نهضة الدولة ورخاء الصين[٢] .

لقد أحرزت الحكومة تقدما في زيادة عدد المدارس عام ١٩٠٥ ، إذ بلغ العدد ٥٧,٢٦٧ مدرسة حديثة من ضمنها مدارس عسكرية وبحرية وكانت تنافسها ٣٨٩ مدرسة للمبشرين بين متوسطة وإعدادية ضمت أكثر من (١٥٠٠٠) طالب صيني[٣] صيني[٣] ، وارتفعت مكانة المدارس الجديدة بعد صدور مرسوم أيلول في العام نفسه نفسه بإلغاء اختبارات الخدمة المدنية " الوظيفية " وبذلك أصبحت المدارس الجديدة مركز استقطاب مهم لكثير من أولاد الطبقة المثقفة والرسمية[٤] .

قسم التأريخ _ المرحلة الرابعة / المادة /تجارب تحديث عالمية

اعداد / ا.م.د جمال فيصل حمد

المحاضرة السادسة : الإصلاحات العسكرية

اعتمد إصلاح الجيش على محاولات محدودة غير منتظمة تشتد عند اندلاع الثورات الشعبية وبعد الهزائم العسكرية ، وأدركت الحكومة الصينية مدى ضعف جيشها العسكري إثناء حركة البوكسرز ومقاومة الأجانب ، وفي مواجهة هذه التحديات اتجهت الحكومة الى إصلاح قواتها العسكرية ضمن برنامج الإصلاح الحكومي التي أعلنته منذ عام ١٩٠١ .

ولهذا أصدرت الحكومة الصينية عدة مراسيم لإصلاح وتطوير القوات العسكرية استجابة لمقترحات تقدم بها المسؤولون في مطلع تموز ١٩٠١ ، وتضمنت مركزة القوات العسكرية وإنشاء الأكاديميات العسكرية وتطبيق وسائل التدريب الحديثة وإدخال المعدات والأسلحة الحديثة وتسريح الجيش القديم وتأسيس جيش جديد على غرار الجيوش والأنظمة الغربية واليابانية[٥] .

أصدرت الحكومة في ٢٩ آب ١٩٠١ مرسوما إمبراطوريا تضمن إلغاء الاختبارات العسكرية التقليدية في الأول من أيلول من العام نفسه ، وأصدرت الحكومة أوامرها إلى جميع حكام الأقاليم حول ضرورة تسريح الجيوش القديمة وتكوين وحدات عسكرية جديدة على الطراز الغربي والياباني إلا أن الحكومة كانت قلقة في مسألة الإلغاء أو التسريح المباشر للجيش القديم خوفاً أن يؤدي إلى نتائج خطيرة على الحكومة لان ذلك يؤدي إلى تحويل الكثير من الجنود المسرحين إلى

---

٢) جواهر لال نهرو ، لمحات من تاريخ العالم ، بيروت ، ١٩٧٥

قطاع طرق في الأقاليم وباقي المناطق الأخرى ، وانضمامهم إلى التيارات المعارضة للحكومة بما فيها المنظمات الثورية ، وبناءً على مقترحات أحد المسؤولين أن تسريح الجيش القديم يجب أن يكون بشكل تدريجي لحين بناء القدرات العسكرية الجديدة وإيجاد البدائل المناسبة لهم بشكل يضمن عدم تمردهم وخروجهم على الحكومة مستقبلاً [١] .

واتخذت الحكومة عدة إجراءات لتحسين المستوى الاجتماعي للمهنة العسكرية ، ووضعت المعايير الخاصة لاختيار الضباط والجنود ، وأن لا يكون المتقدمين أقوياء بدنيا فقط ولكن لزاما عليهم أن يكونوا متعلمين ، إذ تم تفضيل شباب الطبقات العليا الغنية والتجارية بحيث يكونوا رجال قوة وعمل ولا يكون هدفهم الأساسي الراتب العسكري بقدر ما تكون الأهداف الوطنية هي الأسمى ، وتم استثناء مدخني الأفيون وقطاع الطرق والمشردين وممن يثبت عليهم سجلات جنائية ، فضلا عن تزكية المسؤولين المحليين للجنود المتقدمين إلى الجيش الجديد[٢] .

وفي كانون الثاني ١٩٠٥ أعلنت الحكومة بمرسوم إمبراطوري عن خطة جديدة لتأسيس جيش حديث وبشكل تدريجي وتكتمل عام ١٩٢٢ ، ويكون الجيش في آخر المطاف يملك ٣٦ فرقة وكل فرقة (١٠,٠٠٠) جنديا ، وتقسم هذه الفرق الى جيشين يعرفان بالجيش الشمالي والجيش الجنوبي ، ويتم التجنيد على أساس المبدأ الطوعي ، وتكون مدة الخدمة عشر سنوات[٣] .

تولى يوان شي كاي تدريب الجيش الشمالي (بيانغ) الذي عينته الحكومة منذ عام ١٩٠٣ مساعدا للمفوض العام لمجلس إعادة تنظيم الجيش الحكومي الجديد[٤] ، فضلا عن منصبه بوصفه حاكما على إقليم تشيلي ، إذ قام يوان بدورا مهم بتشكيل الجيش الشمالي والاستعانة بالمدربين الألمان واليابانيين والضباط الصينيين الأكفاء الذين تدربوا في الخارج أو في الأكاديميات العسكرية الجديدة التي افتتحها المسؤولون في بعض الأقاليم لا سيما إقليم باودونغ[٥] .

وضع يوان عدد من الشروط الى المتقدمين للجيش الجديد ومنها أن يتلقوا تعليما حديثا أوليا على الأقل ، وان يكونوا قادرين على دفع الضرائب الحكومية ، وأن يكون لديهم عقارات تساوي بموجبها ملكية الفلاحين الأغنياء في الأقاليم الشمالية أو ما يعادل ارض زراعية كانت صغيرة أو متوسطة بالنسبة الى الأقاليم الجنوبية ، وأن يتكفل المتقدمين الى الجيش كل من السلطات القضائية الموجودة في أماكن سكناهم والوجهاء وملاك الأراضي ، وذلك لإبعاد العناصر المشبوهة وغير المرغوب فيها كي لا تتقدم الى الجيش الجديد[٦] .

وقام يوان بإجراءات اقتصادية لتأمين الموارد المالية لزيادة الدخل الحكومي من اجل الإنفاق على الجيش والمشاريع الأخرى عن طريق فرض الضرائب الجديدة وإنشاء المصارف الحديثة[١] .

أما الجيش الجنوبي (هوبي) فقد تولى تدريبه وتأهيله تشانغ تشي تونغ ، وكانت أساليب التدريب مشابهة للجيش الأول[٢] ، وتضمنت جزءا من عناصره العسكرية من الذين تخرجوا من المدارس الجديدة[٣] ، ألا أن عدد وعدة هذا الجيش اقل من الجيش الشمالي[٤] .

وفي محاولة لتحقيق سلطة مركزية للشؤون العسكرية جرى تشكيل هيأة جديدة للحرب عام ١٩٠٦ ألا أنها لم تكن قادرة على فرض أي مركزية عسكرية موحدة خاضعة للحكومة المركزية وذلك بسبب افتقارها للدعم المالي ، فضلا عن أن تشكيل الجيوش الحديثة غلب عليها وجود الروابط المحلية والاجتماعية بدلا من الولاء والارتباط بالحكومة المركزية [٥]، وبلغت الأكاديميات العسكرية في عام ١٩٠٦ نحو (٣٥) أكاديمية تعمل على تدريب (٧٨٧) ضابطا و(٣٤٤٨) ضابط صف فضلا عن (٦٩١) ضابطا تلق تدريبهم في الخارج[٦] .

وعند نهاية عام ١٩٠٨ كانت هناك ست فرق ولواء مختلط للجيش الشمالي وقدرت بنحو (٦٠,٠٠٠) جنديا مع (٣٥٠) مدفعا ، أما الجيش الجنوبي فتكون من ثلاث فرق ولواء واحد وقدر بنحو (٤٠,٠٠٠) جنديا مع (١٧٤) مدفعا [٧] ، وأصدرت الحكومة مراسيم هامة لتعزيز المكانة الرسمية والمعاشية للجيش ، إذ جاء في مرسوم ١٥ حزيران عام ١٩٠٩ " إن الإمبراطور هو القائد الأعلى للقوات المسلحة " ، وأصدرت في ١١ تشرين الثاني من العام نفسه قرارا يحظى بموجبه العسكريين بالرواتب المماثلة للمسؤولين المدنيين[٨] .

وجرت محاولات بسيطة لتطوير القوات البحرية وبناء الأساطيل البحرية وتم تشكيل وزارة للبحرية عام ١٩٠٧ [٩] ، وكانت البحرية الصينية عام ١٩٠٨ تتألف من سفينتين حربيتين حمولة كل واحدة منها ٣,٠٠٠ طن ، ومراكب صغيرة قليلة[١٠] .

الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية

أولا : الإصلاحات الاقتصادية

أدت التبعية الاقتصادية الصينية للوجود الأجنبي منذ حروب الأفيون حتى توقيع اتفاقية البوكسرز عام ١٩٠١ الى بروز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية

نتيجة التفاوت الكبير بين الأساليب الأجنبية الحديثة والأساليب الصينية القديمة في المجال الاقتصادي ، ألا أنها أفرزت في الوقت نفسه انعكاسات مهمة على الحكومة والشعب الصيني في تحديث الحياة الاقتصادية .

ارتبط تطور الاقتصاد الصيني للمدة ١٩٠١ – ١٩١١ بالتطور الاقتصادي الأجنبي في داخل الصين الناجم من الامتيازات العديدة التي حددتها المعاهدات غير المتكافئة ، فضلا عن مناطق الموانئ المفتوحة أمام الأجانب للتجارة وإقامة المصانع والشركات التجارية ، والتي بلغ عددها (٨٢) ميناءا حتى ١٩١٢[١] .

واتجهت أولويات الاستثمار الأجنبي نحو تشييد سكك الحديد لتعزيز مركز الأجانب داخل الصين وتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير ، فضلا عن بناء خطوط النقل النهري والشحن ونقل الركاب ، وعلى الرغم من أن أقامة هذه المشاريع تصب في خدمة الأجانب ألا أنها ساهمت الى حد كبير في تطوير الصين ، إذ أنها وفرت وسائل نقل سريعة ومريحة وساهمت أيضا في تدعيم سيطرة الحكومة على أقاليمها وتعزيز الروابط القومية بين السكان وتنشيط الحركة التجارية[٢] ، فقد بلغ طول سكك سكك الحديد الجديدة عام ١٩١١ في داخل الصين نحو (١١,٤٠٧) كيلو مترا كانت (٧,٦٨٧) كيلو مترا منها لشركات أجنبية ، و (٣,٣٥٢) كيلو متر منها قد أنشأتها شركات أجنبية لحساب الحكومة الصينية ، و (٣٦٨) كيلو مترا فقط من عمل الشركات الصينية[٣] .وقد رافق هذه التطورات قيام الأجانب بتأسيس البنوك والمشاريع الصناعية بما فيها مصانع الحديد والصلب ومناجم الفحم ، فضلا عن قيام المصانع لإعداد البضائع للتصدير مثل الشاي والحرير وفول الصويا ومصانع أخرى لتزويد الأسواق المحلية الصينية ، وأسواق الشرق الأقصى للمنسوجات والزجاج والأسمنت والسكائر وغيرها مستفيدين من العمل الرخيص والمواد الأولية البخسة الثمن ، ومما زاد من تطور هذه المشاريع الأجنبية هو استثنائها من قانون الحماية التجارية والضرائب الصينية ، لذلك بلغت صناعة المنسوجات القطنية في إقليم كيانغسو وحده نهاية ١٩٠٧ (٢٢) مصنعا ، أما في شنغهاي فقد بلغت مصانع الحرير عام ١٩١١ (٤٨) مصنعا ، جميعها كان يديرها الفنيون والمهندسون الأجانب[٤] .

ونتيجة لذلك تركت الأساليب الاقتصادية الأجنبية الحديثة انعكاسا واضحا على تطور المشاريع الاقتصادية سواء كانت حكومية أو مستقلة وبلغت في المدة ما بين ١٩٠١ -١٩١١ نحو (٣٨٦) مشروعا صناعيا ، فضلا عن تأسيس البنوك والمصارف الوطنية وافتتاح المناجم وبناء سكك الحديد ، وشجعت الحكومة إقامة الصناعات الخفيفة كصناعة المنسوجات وطحن الحبوب وغيرها ، إلا أنها واجهت منافسة شديدة من البضائع الأجنبية التي واصلت تدفقها في داخل البلاد في ظل تعريفة كمركية ثابتة بنسبة (٥٪) كحد أعلى فرضتها المعاهدات السابقة ، فضلا عن منتجاتها داخل الصين وكانت من المشكلات الأخرى التي واجهتها الصناعات

الصينية هو نقص الخبرة ورأس المال وانخفاض قيمة العملة الصينية بالنسبة للعملات الأجنبية ، إذ أصبح التايل الواحد من الفضة الذي يزن (٣٠غراما) من الفضة ، إي ما يعادل (٠,٦٢) دولارا أمريكيا عام ١٩٠٢ بعد أن كان يعادل (١,٢٠) دولارا عام ١٨٧٨ ، ما أدى الى زيادة العجز في الميزان التجاري وتراكم الديون الصينية وتراجع صادراتها[١] .

أدى دخول البضائع الصناعية الحديثة الى الاسواق الصينية الى انهيار الصناعات اليدوية القديمة وفي مقدمتها صناعات الحرير وغزل القطن ونسجه ، وساءت أحوال الفلاحين على نحو كبير [٢] ، ولا سيما أن ذلك تزامن مع حصول تراجع كبير في أنتاج المحاصيل الزراعية بسبب تكرار حدوث الكوارث الطبيعية التي أدت الى تشريد قرابة نصف مليون مواطن في وسط وجنوب الصين في الأعوام (١٩٠٢ – ١٩٠٦ – ١٩٠٧ – ١٩١١)[٣] ، وكذلك أدى التوسع التجاري الأجنبي الى انخفاض عمليات المقايضة التي كانت شائعة في ذلك الحين ، وازداد تبعا لذلك التداول النقدي في المدن والأرياف[٤] ، مما دفع ذلك بعض التجار وملاك الأراضي الصينيين بتوظيف أموالهم في الصناعة الحديثة مما وفر الإمكانيات لتطور الإنتاج الرأسمالي في الصين[٥] .

وفي المدة ١٩٠٣ -١٩١١ نفذت الحكومة الكثير من المشاريع الصناعية محاولة منها لتطوير القطاع الصناعي لذلك بعثت الأمير تساي – تشين أحد أمراء المانشو الى أوربا وأمريكا واليابان للاطلاع على التطورات الصناعية الحديثة ودراستها لنقل خبراتها داخل الصين لتطوير القطاع الصناعي[٦] .

في عام ١٩٠٣استحدثت الحكومة هيئة للتجار في بكين[٧] ، وأقرت في ١٩٠٤ قوانين عديدة تتعلق بتشكيل الشركات التعاونية والغرف التجارية وتأسيس المصارف الحكومية[٨] ، وفي عام ١٩٠٦ تم تحويل هيأة التجارة إلى هيأة الزراعة والصناعة والتجارة[٩] ، وبلغت الشركات المسجلة فيها نحو (٢٢٧) شركة اعتمدت في عملها على المكائن والتقنيات الحديثة إلا أنها عانت في الوقت نفسه من نقص الأيدي العاملة ذات الخبرة والتدريب الجيدين، فضلا عن نقص رؤوس الأموال ، مما أدى إلى فشل اغلبها ، أما الشركات التي تمتعت بالمردود الاقتصادي فقد بلغت (٢٠) شركة ركزت اغلبها في صناعة النسيج[١٠] ، وتم إنشائها في مراكز المدن الصينية الكبرى[١١].

ومن جهة أخرى أعطت قرارات الحكومة بتشكيل الغرف التجارية دافعا قويا للتجار إذ أصبحت غرف التجارة بمثابة الناطق الرسمي باسمهم والمطالبة بحقوقهم ، وفي الوقت نفسه تقوم بحماية التجار الصينيين أمام المنافسة الأجنبية وساعد تشكيلها على توطيد الأواصر بين التجار ، وأتاح لهم فرص الاجتماع والنقاش حول الأوضاع السياسية والتدخل الأجنبي ومدى تأثيره في مصالحهم وأعطى لهم شعورا بالاستقلالية واحترام الذات الذي كانوا يفتقدونه في السابق فأصدروا الصحف المعبرة عن أرائهم مثل صحيفة " أخبار غرفة التجارة" التي عكست اهتمام التجار بالأوضاع العامة في البلاد لاسيما السياسية[١] ، وكمحاولة من قبل الحكومة للتنافس مع البنوك الأجنبية تم افتتاح بنوك صينية حديثة منها مصرف هيأة الدخل الحكومي عام ١٩٠٤ وأعيد تنظيمه ١٩٠٨ ، ومصرف الاتصالات والمصرف الصناعي عام ١٩٠٧ [٢] .

.

ثانيا : الإصلاحات الاجتماعية

لقد أقرت الحكومة مراسيم هامة في سبيل الإصلاح الاجتماعي فأصدرت عدة مراسيم في هذا الجانب ، ففي عام ١٩٠٢ رفعت بموجب مرسوم الحظر عن الزواج بين المنشوريين والصينيين[٣] ، وأصدرت مراسيم أخرى أعلنت فيها إلغاء عادتي " ربط الإقدام " القديمة و " تدخين الأفيون " الحديثة ، إذ كانت عادة " ربط الأقدام " أحدى عادات المجتمع الصيني الإقطاعي القديم[٤] ، وقد جرت هذه العادة عندهم منذ عام ٩٧٠م [٥] ، ومضمونها أن النسوة الصينيات منذ سن الثامنة أو التاسعة يحجزن إقدامهن بإحكام بقماش خشن من الإمام إلى الخلف[٦] ، ويضعن أقدامهن في قوالب حديدية أو خشبية[٧] ، وذلك لمنع نموهن ، كما أن الفتاة التي لا تمارس هذه العادة تكون غير مرغوبة للزواج[٨]، وكانت النسوة يعانين كثيرا من تقييد نمو إقدامهن وكان السير بالغ الصعوبة ومؤلما وكانت هذه العادة تضر بالنساء صحيا [٩] .

لقد تعرضت هذه العادة إلى انتقاد كبير ومتزايد ولاسيما في نهاية القرن التاسع عشر من قبل المصلحين الصينيين والمبشرين الأجانب بوصفها تقليداً بربرياً وهمجياً ، ولقد كان لجمعية " مناهضة تقليد ربط الإقدام " التي أسسها كانغ يو وي دورا بارزا في مواجهتها[١٠] ، لذلك فقد اتجهت الحكومة وفي ضمن برنامجها الإصلاحي الذي بدأت به منذ عام ١٩٠١ إلى إصدار مرسوم إمبراطوري في العام

الثاني أعلنت بموجبه إلغاء " عادة ربط الإقدام " ودعت جميع المسؤولين للقيام بحملة واسعة ضدها[١] . وتعد هذه الخطوة (إلغاء عادة ربط الإقدام) من ابرز مؤشرات الإصلاح الاجتماعي الذي أدى بموجبه إلى تحرير المرأة الصينية من رواسب الحياة التقليدية القديمة .

أما ما يخص " عادة تدخين الأفيون " فهي الأخرى قد لاقت معارضة شديدة من قبل الإصلاحيين والوطنيين الذين رأوا أن جميع الإصلاحات تبقى عقيمة طالما استمر تعاطي الأفيون على نطاق واسع ، إذ سلبت عقول الملايين من الصينيين بمن فيهم كبار الموظفين والعسكريين ولم يكن يأتلف مع إصلاح وتقدم البلاد ولاسيما أن تعاطيه أصبح مشروعا طبقا لمعاهدة تينتسين عام ١٨٥٨[٢] . لقد كان لنشر التقرير الأمريكي عام ١٩٠٤ والذي استهجن من خلاله استخدام الأفيون في الفلبين ، إذ عدوا ذلك لا يضر بصحة الفرد فقط ، وإنما يضر أيضا بصحة الشعب والأمة معا، وأن العالم محكوم بمبدأ واحد وهو " البقاء للأصلح " وجاء في التقرير الذي كان له الدافع الأكبر في مناهضة تدخين الأفيون في الصين (إن الصينيين معرضون للفناء أذا لم يخلصوا أنفسهم من هذه العادة الهدامة) ، ولمواجهة هذا الخطر فقد شكل الاصلاحيون في بعض مناطق الصين الجمعيات لمكافحة الأفيون وقامت هذه الجمعيات بنشاطات إعلامية هامة لاطلاع الصينيين على الإضرار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن هذه العادة ، وقامت أيضا بتنظيم المسيرات الشعبية المنددة بتدخين الأفيون[٣] .

ويبدو على الرغم من الأهمية التي تركها التقرير الأمريكي على الشعب الصيني لمناهضة عادة الأفيون إلا انه هدف في جوهره تهديد التجارة البريطانية التي تشكل مادة الأفيون اكبر صادراتها إلى الصين .

واستجابة لوتيرة الضغط الشعبي اصدر البلاط في العشرين من أيلول عام ١٩٠٦ مرسوما يهدف إلى القضاء على إنتاج الأفيون كليا وخلال عشر سنوات إي خفض الإنتاج بنسبة ١٠٪ سنويا ، وقد ساندت الإمبراطورة (تزو هسي) المشروع وأصدرت أوامرها بعقاب من لا يتخلى عنه بطرد الموظفين منهم وسحب شهادات الطلبة وإغلاق محلات بيعه وتعاطيه بصورة تدريجية وإعطاء مهلة زمنية محددة للضباط والمعلمين والموظفين للتخلي عن هذه العادة ، وعلى الرغم من جدية هذه الإجراءات إلا أنها تبقى غير مجدية ما لم يتم الاتفاق مع الحكومة البريطانية المصدرة الأساسية للأفيون الى الصين ، وتحت تأثير ضغط الرأي العام في بريطانيا على حكومة الهند تم في عام ١٩٠٨ توقيع اتفاقية أوجبت على الهند أن تقلل صادراتها من الأفيون إلى الصين بمقدار العشر في كل عام حتى يتم إيقافه بشكل نهائي[٤] ، وأخذت الحكومة الصينية من جانبها تشكيل جمعيات رسمية وضعت بموجبها عدد من الإجراءات للحد من هذه العادة ومنها تسجيل عدد المدمنين وإلقاء

المحاضرات الإرشادية عليهم بغية تنبيههم اتجاه مخاطر تدخين الأفيون ووضع العلاجات المناسبة لهم[١] .

المصادر:

- سلسلة كتب تارخ الصين الحديث ، الحركة الاصلاحية عام ١٨٩٨ ، بكين ١٩٧٨
- لين بي ، موجز تاريخ الصين ١٨٤٠ – ١٩١٩ ، بكين ، ١٩٧٦

قسم التأريخ _ المرحلة الرابعة / المادة /تجارب تحديث عالمية

اعداد / ا.م.د جمال فيصل حمد

المحاضرة السابعة : الإصلاحات الإدارية والسياسية

أولا : الإصلاح الإداري :

بعد التطورات الحديثة التي تغلغلت في داخل الصين في مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أصبح لزاما على حكومة المانشو تعديل نظامها الإداري واستحداث أنظمة أخرى لمواكبة هذه التطورات وتكوين شبكة إدارية موحدة تربط الحكومات المحلية بالحكومة المركزية مما يؤدي إلى تقوية الحكومة المركزية وزيادة سيطرتها على الحكومات المحلية إذ كانت هذه السيطرة ضعيفة سابقا نتيجة غياب المركزية الإدارية وقوة السلطة لدى حكام الأقاليم[٢].

وتنفيذا للوعود الصادرة في كانون الثاني ١٩٠١ باشرت الحكومة بتطوير فروع الإدارة المركزية وزيادة كفاءتها ، إذ تم رفع درجة الهيئات والدوائر التي وجدت في السابق في البنى الإدارية ، إلى استبدالها واستحداث هيئات أخرى لذلك أنشأت للمدة من ١٩٠١ – ١٩٠٦ إحدى عشرة هيئة والتي أعلنتها الحكومة بشكل

موحد في مرسوم ٦ تشرين الثاني عام ١٩٠٦ والتي شملت الوزارات التالية " الشؤون الخارجية ، التعيينات المدنية ، الشؤون الداخلية ، المالية ، المذاهب ، التعليم ، الجيش ، العدل ، الزراعة ، الصناعة ، التجارة ، ومكاتب البريد والاتصالات ، والمستعمرات " وتقوم هذه الهيئات بِتسلُّم توجيهاتها من قبل المجلس الأعلى الإمبراطوري[١] .

فضلاً عن ذلك ألغي شرط التوازن العددي بين الموظفين الكبار من المنشوريين والصينيين والغي نظام أشغال الموظف لعدة مناصب في وقت واحد والتي كانت مألوفة في الإدارة وعلى سبيل المثال كان على يوان شي كاي حاكم تشيلي أن يتخلى عن سبعة مناصب عليا إضافية كان يشغلها قبل هذا التغيير لذلك فقد استبعد ما يقارب (١٤٠٠) مسئولا عن وظائفهم الزائدة[٢] ، إلا أن هذا التنظيم الجديد لم يكن إلا شكلياً يهدف في الواقع إلى إبعاد الصينيين عن المراكز الإدارية والسياسية التي تركزت بيد المنشوريين فالهيئات الجديدة وعلى الرغم من تأكيدها على مبدأ المساواة بين القوميتين خالفت ذلك منذ البداية وعينت اغلب الرؤساء من المنشوريين والمغول وأبعاد الصينيين ما أدى إلى أثارة موجة من السخط اتجاه الحكومة[٣] تضمن المنهاج الإصلاحي أيضا إجراءات لتطوير الإدارة في الأقاليم وصدر عام ١٩٠٧ مرسوم لإدخال التخصص في الإدارة الاقتصادية وفي القضاء وغيره من المستويات الأخرى ، بيد أن هذه الإصلاحات لم يرافقها إصلاح لنظام الضرائب التي تزايدت لدفع الديون وغرامات الحرب فظلت تجبى طبقا لحاجات الأقاليم المحلية مع تخصيص جزء منها للحكومة المركزية ، إما الضرائب الكمر كية والضرائب المفروضة على السلع المنقولة بين المقاطعات " الايكن " فكانت الحكومة المركزية محرومة منها لأنها وضعت بأيدي الأجانب وظلت لكل هيئة ميزانيتها الخاصة تمول من مصادر خاصة بها وهو الشيء الذي أدى إلى إضعاف السلطة المركزية ، وفي عام ١٩٠٩ صدر مرسوم يقضي بإعادة النظر في النظام المالي وأعطى الحكومة أولوية المراقبة لكل المداخيل . وفي نيسان ١٩٠٥ أعيد النظر في قانون القضاء الذي يرجع إلى القرون الوسطى فألغيت أساليب التعذيب القديمة وبوشر بوضع القانون الجنائي على أسس القانون الياباني ، وأبدلت العقوبة البدنية بالسجن والغرامة المالية[٤] ، وإقرار العقوبة الفردية بدلا من الجماعية بشأن المخالفين[٥] .

ثانيا : الإصلاح السياسي :

أدرك عدد من المسؤولين في الأوساط الحكومية ضرورة قيام الحكومة بإصلاح نظامها السياسي ليجنبها ذلك خطر الاتجاه الثوري[٦] ، والذي اخذ يتصاعد

بشكل كبير في تلك المدة ، مما أثار الاتجاه الإصلاحي وأصابه بقلق كبير ، ولذلك طلب الاصلاحيون من حكام أسرة المانشو تطبيق الملكية الدستورية للحيلولة دون تطور الاتجاه الثوري ، ولاقت آرائهم استجابة بعض ملاك الأراضي والبيروقراطيين في داخل البلاد الذين أخذوا يتحولون إلى برجوازيين في ذلك الوقت ، ومساندين فاعلين للحركة الدستورية [١] .

فضلا عن ذلك أثار الانتصار الياباني على روسيا عام ١٩٠٥[٢] دهشة البلاط المانشوي،وفسره الصينيون على انه انتصار للدستورية على الأوتوقراطية[٣] ، كما عزا الإصلاحيون ذلك الانتصار إلى تطبيق الملكية الدستورية في اليابان بسبب نظامها التشريعي[٤]، التي استطاعت بموجبه الحصول على ولاءات الطاقات الشعبية الشعبية الوطنية لنظامها الإمبراطوري من جهة ، ومن جهة أخرى التقدم الكبير الذي حظيت به في طريق التقدم نحو السلطة والثروة[٥] .

وعلى الرغم من موقف الإصلاحيين المدافع عن سلطة المانشو والداعي لإقامة الملكية الدستورية فإنها لم تضع الثقة فيهم لأنهم كانوا في نظرها يدافعون عن سلطة الإمبراطور السجين وليس عن سلطتهم ، ولاسيما بعد عودة الكثير منهم إلى الصين بعد أن عملوا على قيام الحكومة الأخذ بفكرة الإصلاح الدستوري واعتقدوا أن أفكارهم أصبحت على وشك التحقيق فاخذوا يعقدون الاجتماعات ويصدرون المطبوعات دفاعا عن الحكم الدستوري[٦] .

في عام ١٩٠٥ حث (نواب الإمبراطور)[٧] الحكومة على ضرورة تطبيق النظام الملكي الدستوري ، وعدوا ذلك الطريق الوحيد لتقوية الدولة ومقاومة الاتجاه الثوري (الجمهوري)[٨] .

في تموز من العام نفسه انتدبت الحكومة بعثة وزارية إلى الخارج مكونة من خمسة من رؤساء الهيئات برئاسة تساي تسه (احد موظفي البلاط الكبار)[٩] ، بهدف دراسة النظم الدستورية فيها وهي كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان وبريطانيا وفرنسا واقتباس ما يصلح من أنظمتها لتطبيقه في داخل الصين [٤] ، وبعد عودتهم في أيلول ١٩٠٦ قدموا تقريراً مهماً وضحوا فيه التطورات التي أدت اليها تحولات النظام السياسي في الغرب ، ولاسيما تلك التي تحولت من الملكية الأوتوقراطية إلى الملكية الدستورية ، واتخذوا من النظام الدستوري الألماني مثالا حيا لهذا التحول ، وأكدوا في الوقت نفسه تجنب النقاش في الأنظمة الجمهورية لأنها غير مناسبة في الوقت الحاضر[١٠] .

فضلا عن ذلك قدم رئيس البعثة تساي تسه تقريرا سريا الى الإمبراطورة (تزو هسي) قال فيه : هناك ثلاث فوائد كبيرة ستتم أذا طبق النظام الدستوري ، وهي (توطيد العرش الإمبراطوري إلى الأبد ، وتخفيف التهديدات الأجنبية تدريجيا ، وإيقاف الفوضى الداخلية) والى جانب ذلك يمكن إعلانه فقط وليس تطبيقه مباشرة ، كإصلاح (ميجي) الدستوري في اليابان :" فقد أعلنت الدستورية فيها في السنة الرابعة عشرة من حكم الإمبراطور ميجي وعقد البرلمان في السنة الثانية والعشرون مما أتاح له مهلة ثمان أو تسع سنوات"[١] .

وقع اختيار المبعوثين على الدستور الياباني الذي هو نسخة معدلة من الدستور الألماني ، ولعل ما دفع الصينيين إلى اختياره هو أن مظهره النيابي لا يفقد الإمبراطور شيئا من سلطته وقد صادق المرسوم الصادر في أيلول ١٩٠٦ على هذا القرار ووعد بتطبيق النظام الدستوري وتقوية الصلة بين الحاكم والمحكومين [٢].

ويبدو أن اختيار النظام الدستوري الألماني جاء نتيجة تطبيقه الناجح في اليابان وهو بلد شرقي مشابه بعاداته وتقاليده للصين وبذلك يمكن عد اليابان مختبراً مهماً للصين في تطبيق التجارب الإصلاحية (الغربية) وعلى الصين أن تطبق جميع تجاربها لكي تصل إلى ما وصلت إليه اليابان من التطور والتقدم .

ولكن جاء في المرسوم دلالة غير جدية في تطبيق الحياة الدستورية ، إذ جاء فيه :" أن الروح المبدئية لممارسة الدستورية عند حكومة المانشو هي تركيز سلطة الدولة في بلاط الملك وإعلان شؤون الدولة على الملأ وذلك من أجل وضع أساس أخلاقي خالد للدولة" ولكون النظام الحالي ليس كاملا ، والشعب ليس لديه المعرفة بهذا الأمر ، فلا يمكن تطبيق الدستورية الآن ، بل هناك حاجة أولى وهي الإصلاح في نظام التوظيف وسن القوانين وتعميم التعليم وتقويم الجيش وإنشاء هيئات الشرطة ... ، وبعد مرور بعض الوقت حسب تطور الأوضاع يمكن تحديد موعد لتطبيق النظام الدستوري ، وخلال تلك المدة يجب على جميع الرعايا أن يكونوا مخلصين للإمبراطور ومحبين للوطن ، ومحافظين على النظام العام حتى يؤهلوا أنفسهم ليكونوا مواطنين في دولة دستورية ، وإذا عارضها احد سيعد متمردا على الحكم وسيفقد أهليته كمواطن في دولة دستورية"[٣] .

ويبدو من عرض هذا المرسوم أن الإمبراطورة الوصية لم تكن لديها إي خطة جدية لتطبيق الحياة الدستورية لكنها أرادت امتصاص غضب الشعب المتصاعد ضدها ، فضلا عن مواجهة التيار الثوري الداعي لتطبيق النظام الجمهوري ، وعلى الرغم من تنصل الإمبراطورة من تطبيقها للدستورية ، إلا أن اعترافها في تبني النظام الملكي الدستوري يُعد اختراقاً مهماً لحواجز عنادها التقليدي المتحفظ على هذا التغيير الذي لازمها طوال مدة حكمها ، وأن اعترافها هذا لم يأت إيمانا منها بالتحديث السياسي على مستشاريها المخلصين[٤] ، فضلا عن بروز الروح الوطنية

الشعبية بقيادة التيار الثوري الذي اخذ يتصاعد بقوة في تلك المدة وأصبحت ضرورة التغيير مسألة حتمية في ظل هذه الظروف .

أدى قرار إعلان النظام الملكي الدستوري إلى انقسامات في داخل البلاط الإمبراطوري ، إذ اعترض الأمراء المنشوريون المحافظون على ذلك بوصفه يحد من سلطاتهم ويوسع من صلاحيات الصينيين ، في حين أيد المسؤولون الصينيون القرار لأنه أوصى بإلغاء احتكار المنشوريين للسلطة وتقويض احتكارهم للمؤسسات الإدارية[١] .

ومن جهة أخرى أدى إعلان هذا القرار إلى تأييد الإصلاحيين في داخل البلاد وخارجها ، لذلك قام كانغ يو- وي وكمحاولة جدية منه لتأييد القرار بكتابة إعلان نشر في جريدة " إصلاح الصين " الصادرة في نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية ونشر في كانون الثاني عام ١٩٠٦ جاء فيه : " تحويل جمعيات حماية الإمبراطور في جميع الأماكن إلى جمعيات دستورية ، لتكون بمثابة جمعيات سياسية تكرس بموجبها النهج والممارسة الدستورية"[٢] ، إلا انه على الرغم من تقرب الإصلاحيين للإمبراطورة " تزو هسي " إلا أن حقدها القديم الناجم عن محاولتهم الإصلاحية لعام ١٨٩٨ مازال حيا في ذاكرتها ومازالت اعتقاداتها باقية في التشكيك بولائهم لأسرتها ، إذ قالت : " أنهم يصونون الإمبراطور فقط ، ولا يصونون أرملة الإمبراطور ، وإنهم يصونون الصين فقط ، ولا يصونون أسرة المانشو " ، إذ أمرت بالقبض عليهم وعلى أنصارهم ، مما أدى إلى تراجع نشاطاتهم بصورة جزئية إلا أنها تطورت عن طريق إصلاحيين آخرين[٣] .

ترك مرسوم الإمبراطورة في أيلول ١٩٠٧ بعدم رغبتها بالتطبيق المباشر للنظام الدستوري ، وركود الإجراءات العملية للجان إعداد الدستور ، أثراً كبيراً في سخط الإصلاحيين الموجودين في داخل الصين فاتجهوا إلى تنظيم الجمعيات والاتحادات للإسراع في تطبيق الحياة الدستورية ومنها " اتحاد تمهيد الدستورية " و " اتحاد التحضير لتطبيق الحكم الدستوري " و"الاتحاد الدستوري " و"جمعية الحكم الذاتي" في كل من المقاطعات كيانغسو وتشكيانغ وهونان وهوبي وكوانغدونغ ، هدفها ترويج الثقافة الدستورية وحث الحكومة للإسراع في تطبيقها[٤] .

ورافقت هذه النشاطات الداخلية نشاطات خارجية أخرى تمثلت بجمعية " دراسة المسائل السياسية " التي شكلها ليانغ تشي - تشاو في طوكيو ونقلت مقرها إلى شنغهاي وحولت اسمها إلى " رابطة التعجيل بفتح البرلمان " في شباط من عام ١٩٠٨ .

ولمحاولة الضغط على الحكومة قامت الجمعيات بحملة واسعة لتقديم العرائض للحكومة طالبوا فيها بإصدار الدستور وتشكيل البرلمان وبموجب اقتراح تقدمت به " الرابطة الموحدة لإعداد الدستور " برئاسة تشانغ جيان تم إرسال وفد من مندوبي تلك الجمعيات إلى بكين في آب ١٩٠٨ لتقديم العرائض إلى مجلس الرقابة

بعد أن وقع عليها ممثلون عن ملاك الأراضي والتجار والصناع ، فقد حملت عريضة تشكيانغ (١٨٠٠٠) توقيع ، وكوانغدونغ (١١٠٠٠) توقيع ، وشانتونغ (٢٠٠٠) توقيع ، مطالبين فيها بإصدار الدستور وتشكيل البرلمان[١] .

واستجابة لذلك قامت الحكومة الصينية في ٢٧ آب ١٩٠٨ بنشر الأسس الدستورية التي اعتمدت خطوطها العامة على الدستور الياباني ، وأظهرت ديمقراطية محددة إذ حددت دور المجلس النيابي بالاستشارة دون سلطة اتخاذ القرار مع مدة تسع سنوات من التحضير قبل بدء الحياة الدستورية بالكامل مع التواصل بتكوين مجالس إقليمية عام ١٩٠٩ ومجلس وطني في بـكين عام ١٩١٠ [٢] .

وجاء في منهاج الدستور العام أن الإمبراطور يتمتع بالسلطة العليا في البلاد ، وله الحق في ممارسة السلطة على الشؤون التشريعية والإدارية والقضائية ، وان قدسيته وهيبته مصونتان ، وان كل قانون يصوت عليه البرلمان من دون مصادقة الإمبراطور يعد غير نافذ ، كما له الحق في دعوة البرلمان وحله وتعيين الموظفين وإقالتهم ، إلا أن هذه الامتيازات حافظت على بقاء السلطة في يد المانشو ، وان المجالس الإقليمية والبرلمان ما هما إلا هيئات استشارية ليس لها الحق في اتخاذ القرار مما أثار ذلك الإصلاحيين ، ومهدت الحكومة الطريق لفشل الإصلاح الدستوري وأعطت اندفاعا كبيرا للتيار الإصلاحي (الثوري) بالظهور[٣].

وبعد وفاة الإمبراطورة تزو هسي في ١٥ تشرين الأول ١٩٠٨ وسبقها الإمبراطور كوانغ هسو بيوم واحد من العام نفسه ، اعتلى العرش الأمير بو يي وهو طفل يبلغ من العمر ثلاث سنوات بناءً على رغبة الإمبراطورة وأصبح والده الأمير شوان وصيا عليه ، وفي ١٤ تشرين الأول ١٩٠٨ اجتمعت المجالس الإقليمية البالغ عددها (٢١مجلسا) وجرى انتخابها في ١٤ تشرين الأول ١٩٠٩ بطريقة غير مباشرة وبأصوات محددة من قبل الأعيان والموظفين وملاك الأراضي ، ففي شانتونغ مثلا صوت (١١٩٠٠٠) موظف من بين سكان المقاطعة البالغ عددهم (٣٨) مليون نسمة ، وتحولت بفعل سياسة حكومة المانشو مراكز للمعارضة والحد من تصرفات الهيأة الحاكمة[٤] .

ونتيجة لتزايد الضغط الشعبي وانتشار الجمعيات الثقافية التي بلغ عددها (٥٠٠) جمعية ، وانتشار الصحافة التي بدأت تطالب بضرورة التعجيل بتطبيق الدستور لأنه في رأيهم الحل الوحيد للخلاص الصين من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية [٥] .

وبناءً على ما تقدم حددت الحكومة الثالث من تشرين الأول ١٩١٠ موعداً لتشكيل الجمعية الوطنية التي تتكون من (٢٠٠) عضو يعين الوصي على العرش نصفهم (مجلس الشيوخ أو المجلس الأعلى) من بين أعضاء الأسرة المالكة ومن النبلاء وكبار الملاك وموظفي الدولة وينتخب النصف الآخر (مجلس النواب

أوالمجلس الأدنى) من بين أعضاء مجالس المقاطعات الذين ينتخبون بدورهم من فئات خاصة من السكان ويراعى فيهم الثراء والمركز الاجتماعي[١] . وكان من المستطاع أن تسير الإصلاحات الحكومية في الصين بطريق التحديث ولكن بعد وفاة الإمبراطورة تزو هسي بقيت أكثر قوانين الإصلاح حبراً على ورق [٢] .

ويبدو من ذلك أن موتها أدى إلى موت التعهدات التي قطعتها في سلوك سبيل الإصلاح منذ عام ١٩٠١ إلا أن موتها من جهة أخرى وضع حداً لعنادها التقليدي المعارض لجميع محاولات الإصلاح الذي تمسكت به طيلة مدة حكمها ، وما محاولاتها الأخيرة لإجراء الإصلاح إلا خطوة للتخلص من السخط الشعبي والحفاظ على بقاء الأسرة في سدة الحكم .

وبتولي الإمبراطور الصغير(بو يي) الحكم ، أصبح والده الأمير(شون) وصياً عليه أحاط هذا الوصي نفسه بالأمراء المحافظين وركز السلطة بأيدي المنشوريين وطرد بعض المستشارين السابقين من مناصبهم وفي مقدمتهم يوان شي-كاي بناءً على وصية الإمبراطور المتوفى كوانغ هسو الذي أوصى بإعدام يوان لخيانته أثناء محاولة إصلاح(المائة يوم) عام ١٨٩٨ ، إلا أن شون على الرغم من كراهيته ليوان لم يتمكن من تنفيذ الوصية فاكتفى بإحالته الى التقاعد وتجريده من كل مناصبه وبدأ بإملاء المناصب العليا بأمراء المانشو[٣] المحافظين مما أدى بالإطاحة بالمشروعات الإصلاحية كافة التي كان يرجى منها الخير[٤] .

وفي تشرين الأول مات تشانغ تشي- تونغ آخر السياسيين من الرعيل الأول ولم يبق بجانب الإمبراطور الطفل أي رجل من السياسيين القدامى يساعده على استمرار الحكم ، ووضعت الأمور في إياد ليس لها تجارب سياسية وفي الوقت الذي اجتمعت فيه المجالس المحلية بشيرا ببداية الحكم النيابي صارت هذه المجالس بؤرة للمعارضة ضد الحكومة مما أعطى للحركة الثورية اندفاعاً كبيراً ، وقد ترك هذا التحول فرص النجاح للمشروعات الإصلاحية قليله جدا فتعطلت برامجها وأنضم الكثير من الإصلاحيين إلى صفوف الثوريين [٥] .

ويبدو من ذلك أن هذه الظروف أعطت مناخاً مناسباً لظهور التيار الإصلاحي (الثوري) بعد أن استبان فشل محاولات حكومة المانشو في إجراء التغيير فضلا عن فشل محاولات الاتجاه الإصلاحي (السلمي) ، لذلك أصبح على التيار الثوري لزاماً عليه أن القيام بعملية التغيير وإجراء الإصلاح .

وفي ضوء ما تقدم وجد التيار الإصلاحي (الثوري) الذي تشكل من المثقفين الصينيين الذين تثقفوا بالثقافة الغربية ، أن الحل الأنسب للصين هو إنهاء النظام الإمبراطوري وإقامة الحكم الجمهوري ، وبدأ يعد العدة لذلك منذ عام ١٨٩٥ – كما وضحنا ذلك سابقا-إذ شكل صن يات سن زعيم هذا التيار (جمعية إنهاض الصين) التي أخذت على عاتقها منذ ذلك الحين الإعداد لتحقيق ذلك الهدف وفي عام ١٩٠٥

توحدت هذه الجمعية مع فصائل ثورية أخرى في هيئة موحدة عرفت بهيئة التحالف المشترك (تونغ مينغ هوى) وكان شعارها (اطرد المانشو وأقيموا النظام الجمهوري وادخلوا المساواة في ملكية الأرض) واتخذت من صحيفة الشعب (مين بياو) لسان حالها ، وأوضحت أهدافها ومناهجها وهي (القومية والديمقراطية ومعاش الشعب) وكانت أعداد هذه الصحيفة تدخل إلى الصين وأهتم بها المثقفون هناك بشكل كبير[١] .

إن تأسيس التحالف المشترك عكس اعتقاداً متنامياً بأن الخطوات التي اتخذتها حكومة المانشو في تبني الإصلاح غير مرضية للثوريين وأغلب الإصلاحيين ، وأصبح واضحاً لديهم أن هدف الحكومة مكرسا لبقاء سيطرتها على البلاد[٢] ، ما دفع الهيئة بإصدار بيانا أوضحت فيه مراحل الثورة وهي:

١- حكومة عسكرية أمدها ثلاث سنوات .
٢- دستور مؤقت (ست سنوات)
٣- حكومة دستورية كاملة في ظل نظام جمهوري ورئيس منتخب ، وفي عام ١٩٠٦ نشرت صحيفة الشعب تصريحا أجملت فيه مبادئ الهيئة الجديدة وهي :-

أ- القومية ضرورة أولية لإسقاط أسرة المانشو وإقامة دولة ذات سيادة توحد فيه الأجناس الخمسة داخل الصين وهم الصينيون والتبتيون والمغول والمنشوريون والأتراك المسلمون .
ب- الجمهورية .
ج- معاش الشعب (تأميم الأرض) .
د-توحيد الصين .
ه-التعاون مع اليابان ومناشدة الدول الأخرى لمساندة الثورة .

وعلى الرغم من تصاعد نشاط الحكومة الإصلاحي في تلك المدة ، إلا أنها لم تحل دون مواصلة هيئة التحالف لنضالها الثوري ، ففي المدة بين عامي ١٩٠٧-١٩٠٨ نظم صن يات سن ست انتفاضات مسلحة في أماكن متفرقة من مقاطعات كانتون وكوانغسي وهونان باءت جميعها بالفشل ، ثم جاءت ثورة ووتشانغ لتضع نهاية للحكم الإمبراطوري ممثلا بأسرة المانشو التي اندلعت في تشرين الأول ١٩١١[٣] ،التي اقتلعت النظام الأمبراطوري من أساسه وأقامت الجمهورية [٤] برئاسة صن يات سن في الأول من كانون الثاني ١٩١٢[٥] .

المصادر
الظاهر قيقة ، الصين الحديثة ، تونس ، ١٩٦٠
نادية كاظم محمد العبودي ، تطور الاوضاع السياسية الداخلية في الصين ١٨٥٠ -١٩١١
نوري عبد الحميد العاني ، جذور الحركة الاصلاحية في الصين ، مجلة افاق عربية ، بغداد ١٩٩٥

وبذلك يمكن عد ثورة ١٩١١ تتويجا للمحاولات الإصلاحية السابقة بعد فشلها سلميا في إجراء الإصلاحات الأساسية في البلاد ، وحطمت في الوقت نفسه جدار